كلمة دولة قطر
في
المؤتمر الإقليمي حول السكان والتنمية في المنطقة العربية
التحديات والافاق بعد 10 سنوات من اعلان القاهرة 2013
بيروت | 13-14 أيلول /سبتمبر 2023

السيد الرئيس ، السيدات والسادة ..

نود في البداية أن نعبر عن شكرنا لكم للجهود المبذولة في تنظيم هذا المؤتمر، كما نتطلع إلى تقديم رؤية دولة قطر حول برنامج السكان والتنمية فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالسكان والتعليم والتنمية المستدامة ويُسعدنا أن ننقل لكم في هذه المناسبة أن دولة قطر قد قامت بتنفيذ معظم التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد بالقاهرة عام 1994، بالإضافة إلى المؤتمرات واللقاءات التي عُقدت لاحقًا حول تنفيذ تلك التوصيات، مثل المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية الذي عقد في القاهرة في يونيو 2013. وقد شاركت اللجنة الدائمة للسكان بفاعلية في أعمال ذلك المؤتمر.

الاخوة والاخوات
ان الاطار المؤسسي المعني بالسكان والتنمية في دولة قطر هي اللجنة الدائمة للسكان وهي هيئة وطنية تعمل على تحقيق المواءمة بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة، استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري والدستور والتوجهات السياسية للدولة ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وبما يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر والاستراتيجية السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمرجعيات الإقليمية والدولية الأخرى. كما تضطلع بتطوير الإطار المؤسسي الهادف إلى تنسيق الانشطة المتعلقة بوضع السياسات والبرامج الوطنية للسكان ومتابعة تنفيذها وتقويمها وتحديث الاجراءات المادية والإعلامية والمعلوماتية المؤدية لإدماج قضايا السكان والصحة العامة والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة مع الاحتياجات السكانية وتطلعاتهم المتزايدة وفق المعايير الثقافية وحقوق الانسان.

وقد تم تحديد اختصاصات اللجنة الدائمة للسكان والجهات الممثلة فيها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2004. وقد تمت إعادة تنظيم اللجنة الدائمة للسكان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2009 على النحو الذي يضمن تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية .

ومن اهم القضايا السكانية في الخطط التنموية :-

1. **التعليم**

حيث اتسعت خريطة التعليم في دولة قطر ولا زالت تتسع بشكل مستمر نتيجةً لتوجه الحكومة نحو الاستثمار المؤسساتي في التعليم. وبفضل هذا الاهتمام، شهدت المؤسسات التعليمية - بما في ذلك البنية التحتية - نموًا مُقدراً، حيث ارتفع اجمالي عدد تلك المؤسسات من 950 في عام 2016 إلى 1,184 في عام 2020؛ أي بزيادة تُقدر بحوالي 24.6%.

ومن الملاحظ أيضاً فإن الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم العام (ما قبل الجامعي) قد تقلصت بشكل تدريجي خلال السنوات الدراسية الأخيرة، وذلك من 2.4% عام 2016/2015 الى 2.1% عام 2020/2019. أما بالنسبة للتعليم الجامعي أي مجال تعليم الشباب، فقد تفوقت نسبة الفتيات المسجلات في الجامعات على نظرائهن الذكور حيث بلغت نسبتهن 67.8% عام 2015/ 2016 مقارنة بـ (32.2%) للذكور وتدرجت تلك النسبة إلى أن وصلت في عام 2020 الى (70.8%) و(29.2) للإناث والذكور على التوالي.

وأولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالبحث العلمي، وذلك لدوره المُهم في تحقيق الأهداف المنشودة لرؤية قطر الوطنية 2030. وفي هذا الإطار عملت الدولة على تطوير البحث العلمي، وتأسيس المراكز والمعاهد الحاضنة له، وبذلك أُتحيت الفرص لتنويع المواضيع التي تُعنى بها تلك المؤسسات، من قبيل البيئة والطاقة، والطب، وريادة الأعمال والحوسبة، والدراسات الاجتماعية والإنسانية والتربوية والابتكارات التكنولوجية والتنمية المستدامة وغيرها.

وفي إطار جهودها في مجال التعليم، وضعت دولة قطر خطة عشرية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وقد أسفرت تلك الجهود عن انخفاض مستمر في نسبة الأمية في البلاد، حيث وصلت إلى الصفر في سن التمدرس وحوالي 1% في المجتمع ككل.

و تعمل دولة قطر على توفير التعليم النوعي لكل من يعيش على أرضها ولكنها لم تقتصر على ذلك، بل امتدت جهودها لإيصال خدمات التعليم لملايين الأطفال والشباب حول العالم، وذلك من خلال برامج ومشاريع التعليم التي يدعمها صندوق قطر للتنمية في 65 دولة حول العالم، وخاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات والصراعات، حيث بلغ مجموع الدعم المقدم من الصندوق لقطاع التعليم في تلك المناطق ما يقارب المليار دولار خلال العقد الماضي

2. **الامن الغذائي**

يتمتع جميع سكان قطر بما يكفيهم من الغذاء الجيد حيث يعتبر الأمن الغذائي واحدا من أهم وأبرز القضايا التنموية لدى الدولة وذلك بوصفه أحد أبعاد هدف القضاء على الجوع لخطة التنمية المستدامة 2030. فقد أولت دولة قطر هدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الأغذية بنسبة 70% بحلول عام 2023 وتحقيق الأمن الغذائي بنسبة 100% بحلول عام 2030 اهتماما كبيرا مما جعل قضية الأمن الغذائي في صدارة أولويات التنمية المستدامة

3. **الرعاية الصحية**

كما حققت دولة قطر إنجازات بارزة في الرعاية الوقائية البدنية والنفسية في مجالات مختلفة، منها الكشف المبكر عن الأمراض، وتشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم. كما حققت الدولة إنجازات ملموسة بلغ مؤشر توافر الخدمات الصحية الأساسية حد الشمول الكامل (100%) لجميع السكان المشمولون بالرعاية الصحية الأولية. كما انخفضت معدلات الوفيات الناجمة عن مخاطر البيئة إلى حدود ضعيفة جداً. وحققت دولة قطر خفضا كبيرا في معدل حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور إلى أقل من نصف المعدل العالمي. وفي الوقت ذاته ارتفعت المساعدات المقدمة في مجال الصحة والرفاهية بنسبة معتبرة.

أما بشأن **التعاون مع القطاع غير الحكومي في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج** فقد تمكنت دولة قطر من تطوير نظام محكم للحماية الاجتماعية بمشاركة فاعلة من طرف منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدولة، بجانب توفير خدمات الصحة والتعليم للجميع والتي أدت إلى إحراز قطر مرتبة متقدمة في دليل التنمية البشرية عاما بعد عام حيث تبوأت المرتبة 45 من بين 189 دولة قي تقرير 2020. لكن لا تزال هناك حاجة ماسة إلى يذل الجهد المتواصل للعمل على تحديث وتطوير التشريعات لتعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة من المجتمع، والعمل على ضمان استدامة موارد منظومة الحماية الاجتماعية، التزاما من دولة قطر بألا يتخلف أحد من مواطنيها عن ركب التنمية. وهذا ما تضطلع بتنفيذه حاليا الجهات المعنية بتنفيذ برامج ومشاريع استراتيجية الحماية الاجتماعية 2018-2022. وسيستمر العمل على هذا النهج في استراتيجيات التنمية المستقبلية لدولة قطر

أما تجربة دولة قطر **حول ادماج قضايا السكان في خطط التنمية المستدامة** فقد التزمت دولة قطر التزاما راسخا بالحد من الاحتباس الحراري والتصدي لتغير المناخ. وبهذا الصدد عملت على الاستثمار في اكتشاف النفط والغاز ليشكّل حلولاً جذرية للأمن المناخي على المستوى المحلي والعالمي من خلال إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي الذي يعتبر أنظف أنواع الوقود الأحفوري ومصدر طاقة عالي الجودة في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو الطاقات المتجددة. ويساهم تصدير الغاز الطبيعي في دعم التنمية المستدامة على المستويين المحلي والعالمي. وفي الوقت نفسه تتجه قطر وبشكل قوي إلى الحلول الصديقة للبيئة من تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في الطاقة الشمسية، والتوجه إلى نظام النقل العام الكهربائي، والتحول إلى المباني الخضراء والتوسع في الحلول الطبيعية مثل مشروع المليون شجرة

كل ذلك مصحوبا بمنظومة من البيانات والإحصائيات ذات الصلة وفق احدث المعايير من خلال انشاء قاعدة موسعة من البيانات الاحصائية المرثوقة

السيدات والسادة

ان أبرز التحديات السكانية والتنموية في دولة قطر تتمثل في الاختلال الكبير في التركيبة السكانية والذي تعمل اللجنة الدائمة للسكان على معالجته من خلال السياسات السكانية المتوالية حيث من المتوقع ان يتم تدشين السياسة السكانية الثالثة قبل نهاية هذا العام والتي من ابرز ملامحها معالجة الخلل في التركيبة السكانية

في ختام هذه الكلمة، نؤكد لكم من هذا المنبر إرادة دولة قطر ورغبتها في مواصلة العمل مع لجنة السكان والتنمية وفي تثبيت أطر الشراكة بيننا، وذلك لاتخاذ المزيد من الإجراءات المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج عمل السكان والتنمية في سياق القضايا المتعلقة بالسكان والتعليم والتنمية المستدامة.
و لا يفوتنا أن نشيد مرةً أخرى بالجهود المُقدرة التي بذلتموها في التحضير المحكم لهذا المؤتمر ونكرر شكرنا لكم ونتمنى لأعمال دورتنا هذه كُل التوفيق والنجاح.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.